دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بين 1980 و2011

د. يقور أحمد
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مصطفى اسطمبولي بمعسكر
Ahmyekkour@yahoo.fr

ملخص: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في ترقية وتطوير اقتصاد كل دول العالم مصنعة ونامية على السواء.

فالجزائر عرفت إصلاحات عميقة وعديدة، مست كل الميادين وبالأخص تلك المتعلقة بالمؤسسة باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد، حيث قامت الحكومات المتعاقبة بتحرير الاقتصاد وتوفير كل الوسائل والضمانات لرأس المال الأجنبي، ما أدى إلى تحسين أداء بعض القطاعات وساعد على تلقي تدفقات معتبرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بالمقابل فإن هذه الدراسة تحاول أن تبين العلاقة الموجودة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي أو بالأحرى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الإصلاحات الاقتصادية، ترقية.

Abstract:

Small and medium enterprise play in important role in the economic development of every country .

Algeria has made structural reforms in all sectors, particularly that interesting business, ,these reforms have improve some performance and rising foreign direct investment flows.

The present study address this important issue claiming that foreign direct investment is in effective instrument to develop Small and medium entreprise.

Keys Words: Foreign Investment, S.M.E, development, economics reforms.

المقدمة: في ظل التحولات والتغيرات التي يعيشها عالمنا اليوم من نمو في مجال تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج من منطقة لأخرى، وفي ظل مختلف الرهانات والتحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية خاصة الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من صعوبات ومشاكل جعلتها غير قادرة على الاستمرار ومسايرة الأحداث الاقتصادية العالمية، أصبح من الواجب العمل بشتى الوسائل المتاحة لتنميتها وتطويرها من خلال توفير آليات تقنية وبشرية تساعدها على التكيف مع المحيط الخارجي وتساعدها على تحسين موقعها في السوق بالاحتكاك بالمؤسسات الاقتصادية الأجنبية، خاصة وأن أغلب الدراسات برهنت على الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة ودورهما في بعث نشاط هذه المؤسسات ومساعدتها على التطور والرقي.

ومن أجل ذلك حاولت في هذه الدراسة أن أقوم بقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مؤسساتنا خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، من خلال نموذج يفسر تأثير مجموعة من المتغيرات لها علاقة بموضوع الدراسة لفترة دراسة تقدر بـ 32 سنة، ممتدة بين سنتي 1980 و2011 يكون فيها متغير الاستثمار الأجنبي المباشر معنويا إحصائيا وقابلا للقياس، وذلك وفقا لنموذج النمو الداخلي وسيتم في ذلك إجراء اختبار جذر الوحدة (Unit Root-Test) للتأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، ومن ثم تقدير العلاقة السببية بين المتغيرات باستخدام (Eviews 8.1) للحصول على نتائج دقيقة، وذلك اعتمادا على المعطيات المتوفرة في الملحق رقم (35) الذي يلخص كل المتغيرات اللازمة لقيام النموذج وتأسيسه، ومن ثم تحليل النتائج للوقوف على مدى صحة فرضيات الدراسة أو نفيها.

1. متغيرات الدراسة واختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

1.1: تطور متغيرات الدراسة.

نظرا للدور الأساسي والمهم الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، عملت كل الدول المتقدمة منها والنامية متنافسة فيما بينها، على جذب المزيد

من الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال توفير كل الوسائل والظروف والضمانات المواتية والمسهلة، ومستعملة كل القوانين المساعدة على إزالة كل العوائق والحواجز التي تعرقل هذا النوع من الاستثمارات، بهدف توفير المناخ المناسب والملائم له.

والجزائر سنت قوانين عديدة، قدمت من خلالها ضمانات كثيرة كانت بمثابة السند والحافز لكل المستثمرين الأجانب، بغية إحداث طفرة اقتصادية تظهر انعكاساتها على كل الميادين، بعد أن أضحى هذا النوع من الاستثمارات ضرورة اقتصادية قصوى تراءت إلى العيان من خلال انعكاساته على اقتصاد دول أخرى وتطورت قيم تدفقه.

كما أن التطورات السريعة للبيئة الاقتصادية العالمية لم تعد تسمح بتنظيم قائم على هيمنة مطلقة للمؤسسات العمومية الكبيرة والضخمة، التي كانت بمثابة العامل الأساسي في الاقتصاد الجزائري والتي بانهيارها انهار كل شيء، نتيجة انعدام الكفاءات المسيرة والتسيب وقلة المردودية المالية التي أدت إلى عجزها، وأدت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن تكون عامل من العوامل الضرورية في مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد الوطني.

وفيما يلي نعرض تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور باقي قيم متغيرات الدراسة خلال الفترة بين 1980 و2011، وباستخدام الأسلوب التحليلي الوصفي سيتم التطرق إلى دراسة التطورات للمتغيرات التالية خلال الفترة المذكورة آنفا كما يلي:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر(IED) ممثلا بالتدفقات الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1980-2011.
2. الناتج المحلي الخام (PIB) المحقق خلال الفترة 1980-2011.
3. الإيرادات المحققة من القطاع الفلاحي (AGR) خلال الفترة 1980-2011.
4. الإيرادات المحققة من القطاع الصناعي (IND) خلال الفترة 1980-2011.
5. الإيرادات المحققة من قطاع الخدمات (SERV) خلال الفترة 1980-2011.
6. الإيرادات المحققة من الصادرات (EXPO) خلال الفترة 1980-2011.
7. عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Nbr/PME) خلال الفترة 1980-2011[1].

[1] كل قيم متغيرات الدراسة مأخوذة بوحدة مليون دولار ومصدرها البنك الدولي، ما عدا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي مأخوذة بعددها ومصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم1: تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1980- 2011.

39.1	10.5	50.4	177365	26.19	42	25	1995
37	11.8	51.2	127000	29.76	47	270	1996
38.2	9.5	52.3	128200	30.91	48	260	1997
41.3	12.5	46.1	137846	22.58	48	607	1998
39.8	12.2	48	159507	26.81	49	292	1999
32.5	8.9	58.6	159765	41.18	55	280	2000
37.4	10.2	52.4	180687	36.25	55	1108	2001
38.2	9.8	52.1	190340	35.08	57	1065	2002
36.2	10.3	53.5	208737	38.27	68	638	2003
35.2	9.9	54.9	226227	40.07	85	882	2004
32.3	8	59.7	246716	47.65	103	1145	2005
31.8	7.7	60.5	270545	48.61	117	1888	2006
33.7	7.7	58.6	294612	48.61	135	1743	2007
33.9	6.7	59.5	392639	46.27	171	2632	2008
41.6	9.5	48.9	587494	29.29	137	2746	2009
40	8.6	51.4	619072	30.83	161	2301	2010
40.7	8.3	50.9	659309	38.69	199	2581	2011

المصدر: بيانات البنك الدولي ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2014

الجدول رقم2: تطور متغيرات الدراسة نسبة إلى PIB خلال الفترة 1980- 2011

Année	IED/PIB	PIB	IND/PIB	AGR/PIB	SERV/PIB
1980	0.82	42	57.65	8.51	33.84
1981	0.03	44	57.05	9.21	33.71
1982	(0.12)	45	56.12	8.39	35.49
1983	0	48	55.81	7.75	36.44
1984	1	52	55.80	7.53	36.67
1985	0	61	53.56	9.00	37.44
1986	0.01	62	48.11	10.18	41.71
1987	0.01	63	46.42	12.87	40.70
1988	0.02	52	45.29	12.17	42.54
1989	0.02	53	45.53	13.04	41.43
1990	40	62	48.17	11.36	40.47
1991	0.03	47	53.16	10.17	36.67
1992	0.06	49	49.72	12.13	38.16
1993	0	51	48.64	12.10	39.26
1994	0	42	48.96	10.06	40.98
1995	0	42	50.40	10.50	39.10
1996	0.58	47	51.23	11.77	37.00

1997	0.54	48	52.31	9.48	38.21
1998	1.26	48	46.15	12.53	41.32
1999	0.6	49	48.00	12.2	39.80
2000	0.51	55	58.61	8.88	32.51
2001	2.01	55	53.45	10.41	36.14
2002	1.87	57	53.09	10.00	36.91
2003	0.93	68	54.82	10.30	34.69
2004	1.04	85	56.35	10.19	33.46
2005	1.13	103	61.31	8.22	30.47
2006	1.57	117	62.30	7.99	29.71
2007	1.35	135	61.28	8.03	30.69
2008	1.56	171	62.12	6.92	30.96
2009	2.21	137	62.12	6.92	30.96
2010	1.44	161	62.12	8.61	30.96
2011	1.44	199	50.9	8.29	40.7
2012	1499	208	50.7	9.28	40
2013	1691	212	47.6	10.49	41.9

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على بيانات البنك الدولي 2014

2.1: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية Time-Series Stationary Test

إن تطورات الاقتصاد القياسي الحديثة تعتبر شرط السكون أساسا لدراسة السلاسل الزمنية قصد الوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، حيث بينا "Nelson and Plosser " أن تطبيق الأساليب القياسية القديمة على بيانات تحتوي على مشكلة جذر الوحدة (Unit Root) أي البيانات الغير ساكنة إحصائيا(Non Stationary)، تعطينا نتائج تقدير زائفة لا تؤخذ بعين الاعتبار ولا يمكن الاعتماد عليها (Spurious Regression) (Nelson and Plosser,1982)، لذلك فإنه قبل تقدير معادلات نموذج الدراسة يتم إجراء اختبار سكون للسلاسل الزمنية من أجل التأكد من مدى استقرارها في الدراسة.

حيث يتم استخدام جذر الوحدة الإستقرارية للتأكد من استقرار البواقي e.t ، الذي عرف من قبل ديكي فولر عام 1979 وتم تطويره إلى اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey-Fuller Augumented)، والذي يستلزم إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع وإدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل بإضافة تباطؤ الفرق الأول لهذا المتغير بسنة واحدة.

وللتأكد من سكون المتغيرات عبر الزمن وصحة نتائج النموذج المقدر، يجب اختبار المتغيرات مع عامل الزمن واكتشاف ما إذا فيه صدمات في بيانات تحول دون الوصول إلى نتائج صحيحة.

ويعتبر شرط السكون أساسا لدراسة السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، حيث تعتبر السلسلة الزمنية Y_t ساكنة Stationary إذا تحققت الشروط التالية:

أ. ثبات متوسط القيم عبر الزمن.

$$E(Y_t)=\mu$$

ب. ثبات التباين Variance عبر الزمن.

$$\alpha^2 = Var(X_t) = E(Y_t-\mu)$$

ت. أن يكون المتغير Covariance بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية K بين القيمتين Y_t و Y_{t-1} وليس القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغير.

3.1: نموذج الدراسة

إن النموذج المعتمد في هذه الدراسة هو تحليل نموذج العلاقة السببية لغرانجر (GRANGER) بين كل المتغيرات حيث أن هذه المتغيرات هي:

1. PIB يمثل الناتج المحلي الخام.
2. IDE يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر.
3. PME يمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. AGR يمثل الفلاحة.
5. IND يمثل الصناعة.
6. SERV يمثل الخدمات.
7. EXPO يمثل الصادرات.

النموذج 3		النموذج 2		النموذج			المتغير
	AIC	SIC	AIC	SIC	AIC		
4.883357	4.643387	4.819826	4.819826	4.906486	4.618522	4	PIB
4.750983	4.560668	4.771474	4.486001	4.758611	4.520718	3	
4.574150	4.435377	4.716552	4.480811	4.642565	4.453973	2	
4.625598	4.579340	4.606897	4.529558	4.620283	4.480163	1	
1.704097	1.464127	1.665957	1.665957	1.804589	1.516625	4	IDE

1.715116	1.524801	1.794699	1.509226	1.780978	1.543085	3 2 1	
1.668506	1.527062	1.715630	1.479889	1.711500	1.522907		
1.570439	1.477025	1.577144	1.390318	1.636384	1.496264		
5.722820	5.482851	5.437013	5.101055	5.828727	5.540763	4 3 2 1	IND
5.572708	5.382393	5.471142	5.185670	5.662342	5.424448		
5.420458	5.279013	5.369001	5.133260	5.518243	5.329650		
5.371582	5.278169	5.348877	5.162051	5.426873	5.286753		
5.479168	5.239198	5.375008	5.039050	5.587863	5.299900	4 3 2 1	AGR
5.311608	5.121293	5.315160	5.029687	5.418736	5.180843		
5.158255	5.016810	5.218669	4.982928	5.270326	5.081734		
5.139834	5.046421	5.183042	4.996215	5.208206	5.068087		
7.104039	6.864069	6.629021	6.629021	7.078446	6.790482	4 3 2 1	SERV
6.939012	6.748697	6.906037	6.620565	6.949653	6.711759		
6.785624	6.644179	6.812327	6.576587	6.828432	6.639840		
6.650159	6.556745	6.706681	6.519854	6.726854	6.586734		
24.88100	24.64103	25.04433	24.70838	24.99032	24.70236	4 3 2 1	Nbre/PME
24.73201	24.54169	24.88640	24.60093	24.83408	24.59619		
24.63903	24.49758	24.73438	24.53757	24.72616	24.53757		
24.48500	24.39159	24.58227	24.39544	24.57025	24.43013		
6.967784	6.727814	6.837792	6.501835	6.988175	6.700211	4 3 2 1	EXPO
6.832417	6.642102	6.814739	6.529266	6.882075	6.644182		
6.698653	6.557209	6.730456	6.494715	6.765356	6.576763		
6.751115	6.657702	6.694510	6.507684	6.747921	6.607802		

2. نتائج الدراسة.

1.2: دراسة الاستقرارية والسببية.

1.1.2: دراسة الاستقرارية: سيتم في هذا المبحث استعراض النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة، وبناءا عليها سيتم مناقشتها وفق استراتجية الاختبارات (TEST) المعتمدة في تحديد استقرارية السلاسل الزمنية والمتمثلة في:

دراسة مدى استقرارية متغيرات الدراسة، باستخدام إختبار جذر الوحدة معتمدين في ذلك على ديكي فولر (ADF) (Dickey-Fuller Augumented) للحالات الثلاث:

- ✓ بدون قاطع وبدون اتجاه زمني.
- ✓ قاطع وبدون اتجاه زمني.
- ✓ قاطع وباتجاه زمني.

إجراء إختبار فروض حسب النماذج الثلاثة المذكورة أعلاه، والتي يبينها الجدول رقم 3 كما يلي:

الجدول رقم 3: يمثل نتائج اختبار استقرارية الدراسة

المتغير	الفترة	فترة الإبطاء	النموذج	القيمة المحسوبة لاختبار ADF	القيمة النظرية لاختبار ADF	احتمالية p-value	القرار	لنموذج المعتمد
PIB	1980-2011	1	النموذج [1] النموذج [2] النموذج [3]	-2.960411 -3.562882 -1.952066	-3.527032 -3.507715 -1.734256	0.0138 0.0560 0.0785	مستقرة	-
IDE	1980-2011	-	النموذج [1] النموذج [2] النموذج [3]	-2.960411 -3.562882 -1.952066	-2.431277 -4.419341 -1.668021	0.1418 0.0073 0.0895	غير مستقرة	النموذج [2]
IND	1980-2011	-	النموذج [1] النموذج [2] النموذج [3]	-2.960411 -3.562882 -1.952066	-1.315054 -2.274579 0.121995	0.6099 0.4345 0.7140	غير مستقرة	النموذج [2]
AGR	1980-2011	-	النموذج [1] النموذج [2] النموذج [3]	-2.960411 -3.562882 -1.952066	-2.697886 -3.374852 -1.108303	0.0858 0.0733 0.2370	غير مستقرة	النموذج [2]
SERV	1980-2011	-	النموذج [1] النموذج [2] النموذج [3]	-2.960411 -3.562882 -1.952066	0.799031 -0.326180 -0.922488	0.9924 0.9861 0.3091	غير مستقرة	النموذج [3]
Nb/PME	1980-2011	-	النموذج [1] النموذج [2] النموذج [3]	-2.960411 -3.562882 -1.952066	1.996613 -0.382096 3.279915	0.9998 0.9838 0.9995	غير مستقرة	النموذج [2]
EXPO	1980-2011	-	النموذج [1] النموذج [2] النموذج [3]	-2.960411 -3.562882 -1.952066	-1.988602 -2.714784 -0.641888	0.2900 0.2379 0.4310	غير مستقرة	النموذج [2]

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews (8.1.

قيمة الناتج المحلي الخام (PIB) فقط مستقرة أما باقي المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة فتعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند مستوياتها الطبيعية في المستوى(Levels 5%)، ولكنها أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول أي تحتوي على جذر الوحدة، بمعنى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، مما يدل على أن هذه السلاسل الزمنية تتحرك معا عبر الزمن وأن هناك فترة زمنية طويلة الأجل(1980-2011) ما يعادل 32 سنة.

إن إخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية وخاصة تلك التي تتناول الجوانب الاقتصادية والمالية لاختبار السكون، من المسلمات في الدراسات التطبيقية لما لموضوع سكون المتغيرات من أهمية قصوى في دقة نتائج التحليل، وعند إجراء التحليل القياسي يجب القيام باختبار خصائص السلسلة الزمنية قيد الدراسة للتأكد فيما إذا كانت مستقرة أم لا، إذ يلاحظ وجود اتجاهات عشوائية معنوية تجعل السلسلة غير مستقرة (ساكنة)، فنتائج اختبار جذر الوحدة في الجدول رقم 1 تشير إلى أن

تحديد فترة الإبطاء: تم تحديد فترة الإبطاء على أساس أدنى قيمة AIC **و** SIC كما هو موضح في الجدول رقم 5 أدناه.

الجدول رقم4: يبين فترة الإبطاء لمتغيرات الدراسة.

المتغير	فترة الإبطاء										
	النموذج 1				النموذج 2				النموذج 3			
	N	AIC	N	SIC	N	AIC	N	SIC	N	AIC	N	SIC
PIB	2	4.45	1	4.62	2	4.48	1	4.6	2	4.43	2	4.57
IED	1	1.49	1	1.63	1	1.39	1	1.57	4	1.46	1	1.57
IND	1	5.28	1	5.42	4	5.1	1	4.34	1	5.27	1	5.37
AGR	1	5.06	1	5.2	2	4.98	1	5.18	2	5.01	1	5.15
Nbre/PME	1	24.43	1	24.57	1	24.39	1	24.58	1	24.39	1	24.48
SERV	2	6.58	1	6.72	4	6.51	1	6.62	2	6.55	1	6.65

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم3

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم 5 أعلاه أن فترة الإبطاء التي تحقق أدنى خطأ لمتغيرات الدراسة، تتحقق لأغلب المتغيرات في فترة واحدة (N-1) وهي الفترة المستعملة في تحديد العلاقة السببية حسب اختبار جرانجر Granger.

الشكل رقم 1: يبين تطور الناتج المحلي الخام والفلاحة خلال مرحلة الدراسة.

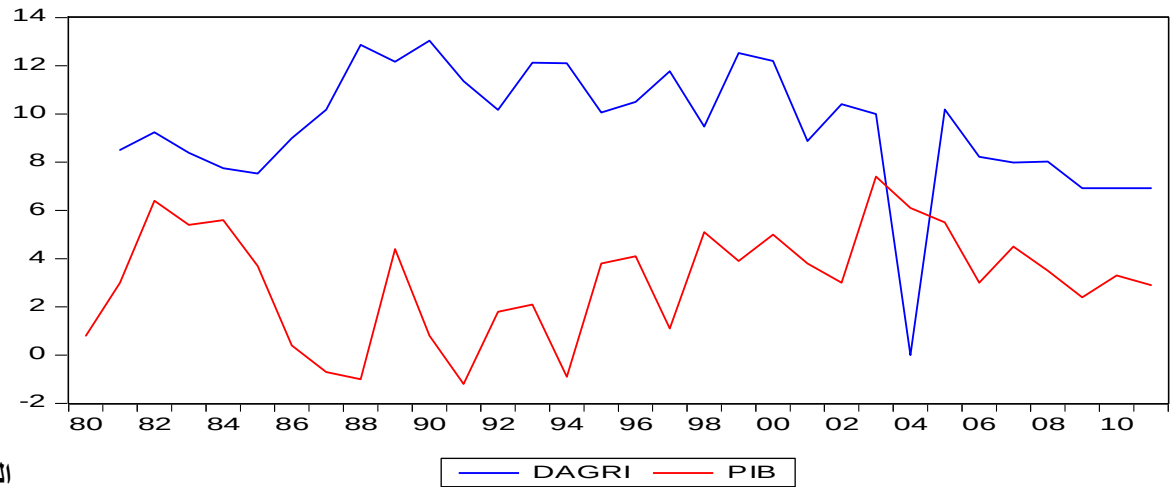

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

من خلال الشكل رقم 1 نلاحظ أنه يوجد انخفاض قوي خلال سنة 2004 في قطاع الفلاحة، حيث انخفضت القيمة إلى أدنى مستوياتها، وبالرغم من ذلك فإن هذا لم يؤثر على الناتج المحلي الخام الذي تزايدت قيمته في نفس السنة، وعكس ذلك فإنه خلال سنتي 1991 و1993 انخفضت قيمة الناتج المحلي الخام أين كانت الفلاحة في تزايد، هذا ما يفسر عدم وجود علاقة بين المتغيرين.

الشكل رقم2: يبين تطورب الناتج المحلي الخام والصادرات خلال مرحلة الدراسة.

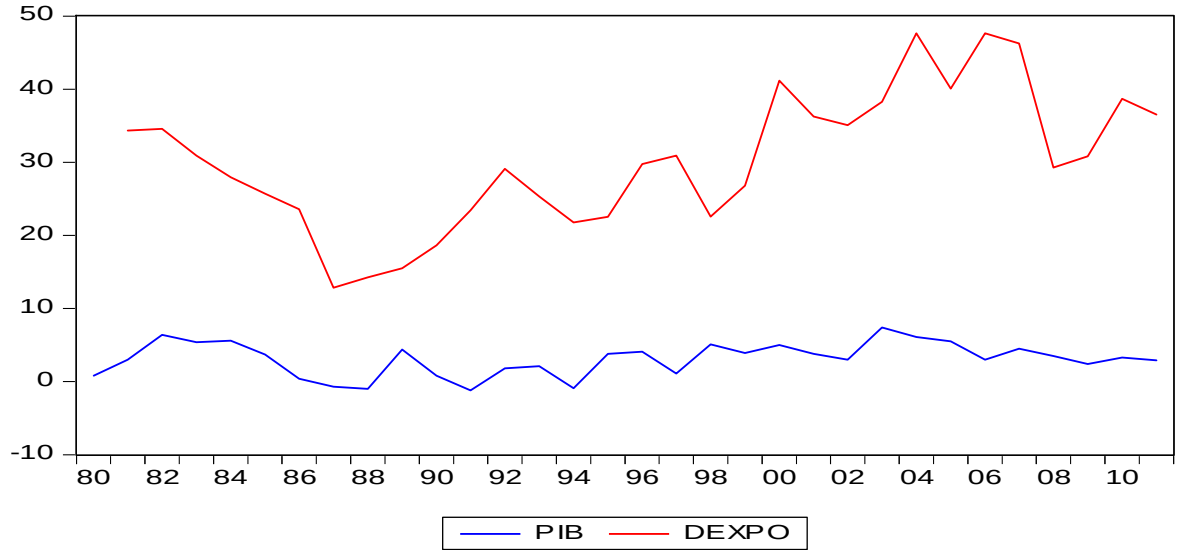

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 8.1.

من خلال الشكل رقم 2 نلاحظ أن هناك انخفاض في قيمة الصادرات سنة 1987 راجع لانخفاض أسعار البترول آنذاك، كانت متبوعة بشكل مستمر بانخفاض في الناتج المحلي الخام، هذا ما يفسر وجود علاقة تأثير بين الصادرات والناتج المحلي الخام.

الشكل رقم 3: يبين تطور الناتج المحلي الخام والاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة الدراسة.

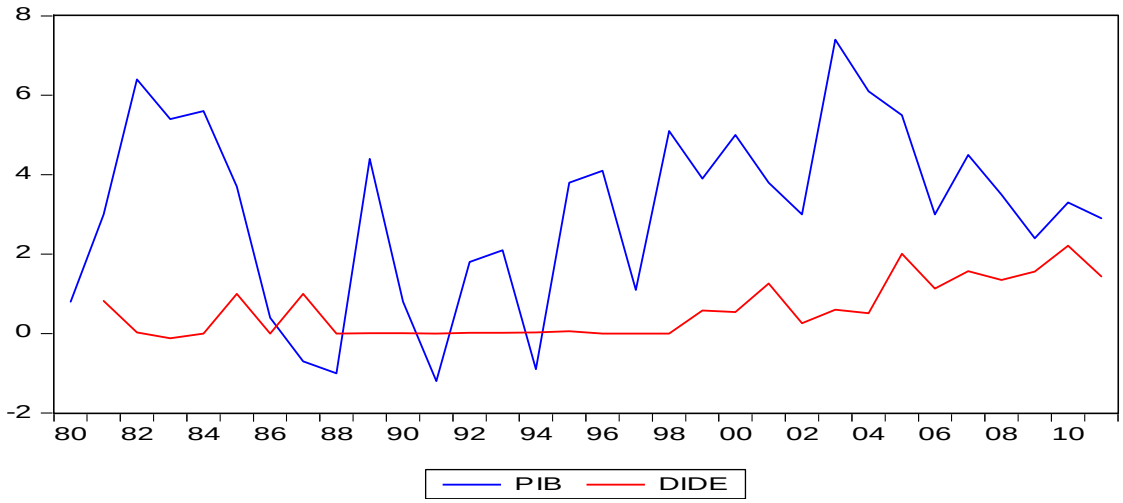

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 8.1.

التي شهد فيها الاقتصاد الجزائري هزات خطيرة وعنيفة نتيجة الأزمة السياسية وبداية المرحلة الانتقالية التي عرفت الانتقال من نظام اقتصادي اشتراكي مبني على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إلى نظام اقتصادي مغاير مبني على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والخصخصة وتحرير رأس المال.

من خلال الشكل رقم 3 نلاحظ أن الناتج المحلي الخام تعرض لانخفاض في القيم خلال سنوات 1988، 1991، 1994، في حين لم يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر إلا بعض الانخفاض البسيط في مستوياته خلال كل سنوات الدراسة، ما يفسر وجود علاقة تأثير ضعيفة بين المتغيرين، لأن السنوات المذكورة أعلاه تمثل الفترة العصيبة

الشكل رقم 4: يبين تطور الناتج المحلي الخام الصناعة خلال مرحلة الدراسة.

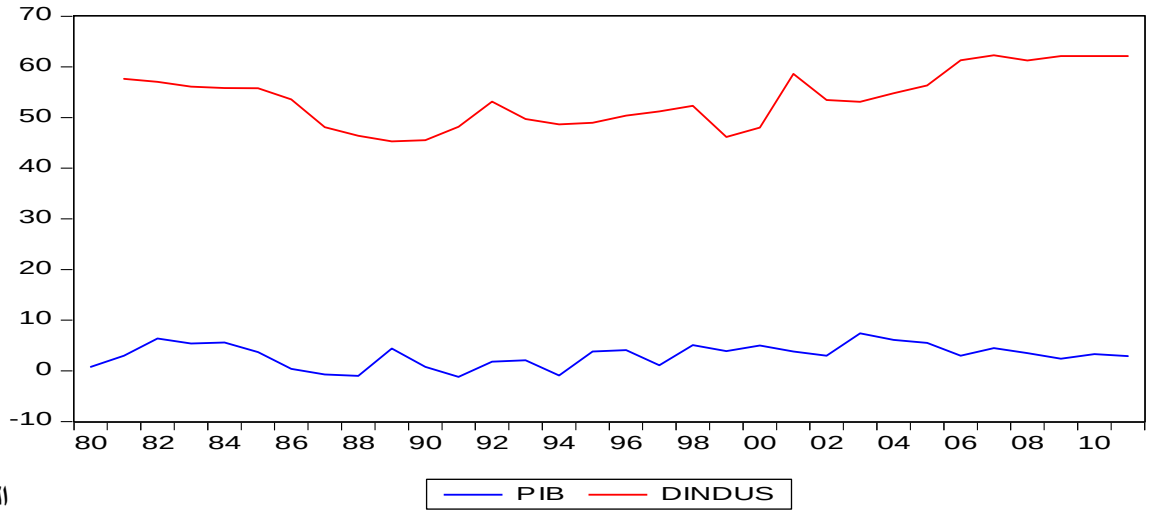

المصدر: من

إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 8.1.

بينهما، هذا ما يفسر وجود علاقة ترابطية موجبة بين المتغيرين الصناعة والناتج المحلي الخام.

من خلال الشكل رقم4 نلاحظ أن كلا المتغيرين وخلال كل فترة الدراسة، يتناسبان في التزايد أو الانخفاض

الشكل رقم5: يبين تطور الناتج المحلي الخام والخدمات خلال مرحلة الدراسة

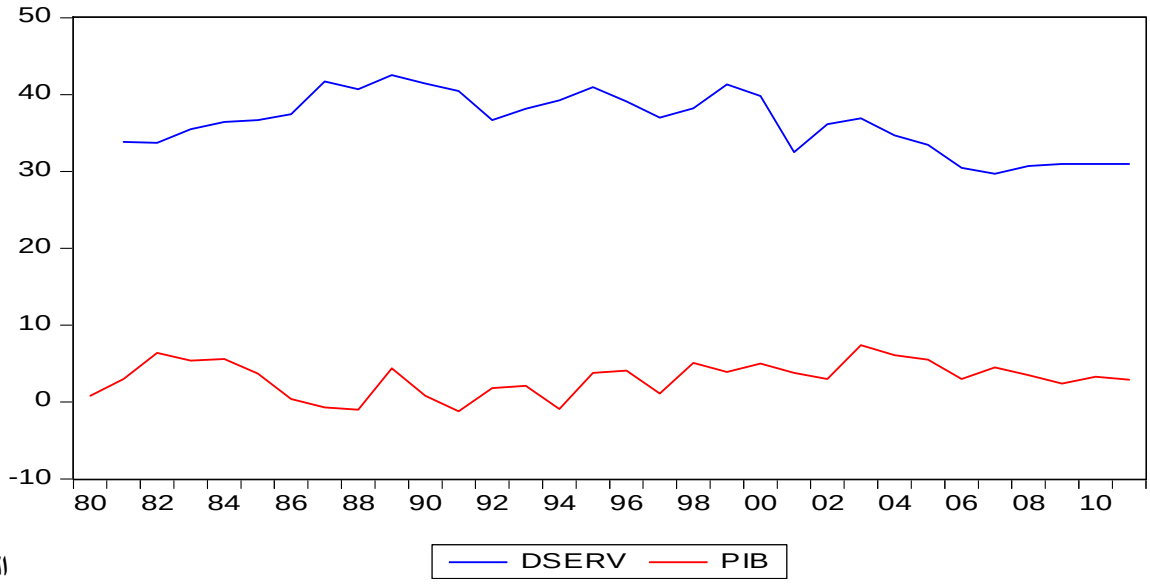

المصدر: من

إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 8.1

يوضح لنا الشكل رقم 5 أن كلا المتغيرين وخلال كل فترة الدراسة يتناسبان معا، هذا ما يفسر وجود علاقة ترابطية موجبة بين الخدمات والناتج المحلي الخام.

الجدول رقم5: يبين مصفوفة الارتباط بين كل المتغيرات محل الدراسة.

	DSERV	PIB	DPME	DINDUS	DIDE	DEXPO	DAGRI
DSERV	1.000000	-0.328777	-0.681665	-0.977700	-0.699492	-0.738594	0.636798
PIB	-0.328777	1.000000	0.180146	0.342850	0.173312	0.570938	-0.409534
DPME	-0.681665	0.180146	1.000000	0.669699	0.756008	0.501108	-0.442833
DINDUS	-0.977700	0.342850	0.669699	1.000000	0.694433	0.667980	-0.684688
DIDE	-0.699492	0.173312	0.756008	0.694433	1.000000	0.509964	-0.412739
DEXPO	-0.738594	0.570938	0.501108	0.667980	0.509964	1.000000	-0.563780
DAGRI	0.636798	-0.409534	-0.442833	-0.684688	-0.412739	-0.563780	1.000000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على Eviews 8.1

ويتم تحديد وجود السببية من عدمها بناءا على معنوية العلاقة، كما هو مبين في الجدول التالي:

2.2: نتائج اختبار سببية جرانجر.

يستخدم اختبار Granger للسببية لإبراز وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين كل متغيرين على حدا،

الجدول رقم 6: يبين نتائج الدراسة بين المتغيرات وفق سببية جرانجر Granger Causality

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/04/14 Time: 18:04
Sample: 1980 2011
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DAGRI does not Granger Cause PIB	29	0.22509	0.8001
PIB does not Granger Cause DAGRI		2.12680	0.1411
DEXPO does not Granger Cause PIB	29	1.74144	0.1967
PIB does not Granger Cause DEXPO		1.10771	0.3466
DIDE does not Granger Cause PIB	29	2.33835	0.1181
PIB does not Granger Cause DIDE		2.72716	0.0857
DINDUS does not Granger Cause PIB	29	0.11253	0.8940
PIB does not Granger Cause DINDUS		1.82102	0.1835
DPME does not Granger Cause PIB	29	1.22716	0.3109
PIB does not Granger Cause DPME		0.39558	0.6776
DSERV does not Granger Cause PIB	29	0.34159	0.7140
PIB does not Granger Cause DSERV		1.55821	0.2311
DEXPO does not Granger Cause DAGRI	29	3.27433	0.0553
DAGRI does not Granger Cause DEXPO		0.69217	0.5102
DIDE does not Granger Cause DAGRI	29	0.89148	0.4232
DAGRI does not Granger Cause DIDE		5.09616	0.0143

DINDUS does not Granger Cause DAGRI	29	3.20065	0.0586
DAGRI does not Granger Cause DINDUS		0.49813	0.6138
DPME does not Granger Cause DAGRI	29	1.74109	0.1968
DAGRI does not Granger Cause DPME		0.09296	0.9116
DSERV does not Granger Cause DAGRI	29	3.22183	0.0576
DAGRI does not Granger Cause DSERV		0.19181	0.8267
DIDE does not Granger Cause DEXPO	29	1.23171	0.3096
DEXPO does not Granger Cause DIDE		2.02581	0.1538
DINDUS does not Granger Cause DEXPO	29	0.35376	0.7056
DEXPO does not Granger Cause DINDUS		6.75239	0.0047
DPME does not Granger Cause DEXPO	29	1.27516	0.2976
DEXPO does not Granger Cause DPME		3.01445	0.0679
DSERV does not Granger Cause DEXPO	29	0.79689	0.4623
DEXPO does not Granger Cause DSERV		7.90001	0.0023
DINDUS does not Granger Cause DIDE	29	0.44253	0.6475
DIDE does not Granger Cause DINDUS		2.17558	0.1354
DPME does not Granger Cause DIDE	29	2.87385	0.0760
DIDE does not Granger Cause DPME		0.89809	0.4206
DSERV does not Granger Cause DIDE	29	0.54820	0.5851
DIDE does not Granger Cause DSERV		2.87063	0.0762
DPME does not Granger Cause DINDUS	29	2.38337	0.1137
DINDUS does not Granger Cause DPME		0.86043	0.4356
DSERV does not Granger Cause DINDUS	29	2.11139	0.1430
DINDUS does not Granger Cause DSERV		1.02835	0.3728
DSERV does not Granger Cause DPME	29	1.50043	0.2432
DPME does not Granger Cause DSERV		2.91449	0.0736

إن أهم نتائج هذه الدراسة عند مستوى 5% كما يوضحها الجدول رقم 40 أعلاه، تتلخص في وجود علاقة سالبة غير خطية بين أغلب المتغيرات، إذ أن جل متغيرات الدراسة لا توجد بينهما علاقة سببية، حيث نجد أن أغلب النتائج الواردة هي أكبر من 0.05، وهذا يعني قبول فرضية العدم H0 ورفض فرضية القبول H1في كل العلاقات بين متغيرات الدراسة باستثناء العلاقة السببية بين الفلاحة والاستثمار الأجنبي المباشر أين القيمة المحسوبة هي (F1=0.0143) أي أصغر من 0.05، هذا ما يفسر أن الفلاحة تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر ويؤكد أن القطاع الفلاحي في الجزائر قطاع جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر ومن شأن مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع، أن تستفيد منه ومن الشراكة، إذا تم هذا الاستثمار ضمن شروط وقيود محددة مع المستثمرين الأجانب تفرض مساعدة مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة على الترقية والتطور.

كما أن هذه النتائج كذلك تبين أن هناك علاقة سببية أخرى تربط بين الصادرات وبين الصناعة والخدمات، أي أن الصادرات تسبب الصناعة والخدمات أين القيم المحسوبة هي على التوالي (F2= 0.0047)و(F3=0.0023)، وهذا يعني أنه كلما كانت مداخيل الجزائر من العملة الصعبة كبيرة كلما كانت مصاريف تجهيز المؤسسات الخدماتية كبيرة وكلما كانت الخدمة المقدمة هامة وذات نوعية وكلما كانت المؤسسات الصناعية الجزائرية تتمتع بوسائل إنتاج ذات نوعية وتكنولوجيا عالية من شأنها أن تحسن نوعية منتجاتها، وعلى العموم وخلاصة لكل النتائج أعلاه، فإن الدراسة تؤكد على عدم وجود علاقة ضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ولعل السبب الرئيسي يرجع إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات والذي يعيق تطور القطاعات الأخرى.

الخاتمة

إن موجة الإصلاحات والإجراءات التي مست كل الجوانب التنظيمية والقانونية والمؤسساتية والتي كانت تهدف في مجموعها إلى الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية

وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، زادت من روح المنافسة ومن عزيمة وإرادة المشرفين على النظام الاقتصادي بالبلاد في العمل على تحديث وعصرنة طرق وأساليب الإدارة الحديثة من خلال تسيير وتنظيم لائق وتكنولوجيا تساعد هذه المؤسسات في إنتاج منتجات وسلع ذات جودة تمكنها من الوصول إلى عدد كبير من المستهلكين في الداخل والخارج.

فلقد ردد الكثير من المسؤولين في العديد من المناسبات والملتقيات، مصطلح تأهيل وترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لفشل الكثير منها بالرغم من كل التسهيلات والضمانات الممنوحة من خلال كل الآليات التي ركزت عليها الدولة في دعم هذا النوع من المشاريع، لكن ولكي يتحقق هدف تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونصل إلى إنشاء مؤسسات مؤهلة فعلا وتستطيع المنافسة، لابد من الإعداد الجيد من خلال رد فعل إيجابي وبقرارات مناسبة وصائبة تمكن من القضاء على كل المشاكل والحواجز وردود الأفعال السلبية .

فما لمسناه من دراستنا هذه هو أن الانسجام بين سياسة تحرير الاقتصاد وزيادة المشاريع الاقتصادية الأجنبية ببلادنا دون دراسة ودون تروي، لن يعيد لمؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة الطامحة إلى إيجاد حصة لها في السوق العالمية والمنافسة هيبتها ومكانتها، بل يحد من إمكانياتها ويجعلها غير قادرة على الاستمرار في ظل وجود مؤسسات عملاقة عابرة للحدود لا تمنح لهذه المؤسسات حق المنافسة داخليا وخارجيا.

فدراستنا بينت بوضوح أنه لا توجد علاقة سببية موجبة أو ارتباط موجب قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبالرغم مما للمؤسسات الأجنبية من وسائل وتكنولوجيا متطورة ومن حسن التسيير والتنظيم والتدبير، إلا أن مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة لم تستفيد من خبرتها نظرا للسياسة الاقتصادية المتبعة والتي يجب أن تستفيد من السياسات والتجارب الاقتصادية للعديد من الدول التي أثبتت نجاحها في الربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسساتها الصغيرة والمتوسطة فيما يخدم مصالحها .

المراجع:

- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، ط2، الإسكندرية2001 .
- أبو قحف عبد السلام، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، طبعة 2003 .
- أبو قحف عبد السلام،اقتصاديات الأعمال والاستثمارالدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر1991.
- أبوقحف عبد السلام، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة إسكندرية مصر، 1989.
- أحمد شرف الدين، طرق إزالة المعوقات القانونية للاستثمار، تشخيص الحالة المصرية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993.
- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- بهلول محمّد بلقاسم حسن، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- رابح خوني ورقية حساني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع 2008.

Andersen, P, S, and P, Hainaut, Foreign Direct Investment and Employment in The Industrial Countries, Bis Working Paper, No, 61, Switzerland, November, 1998.

- Andreas Johnson, Bureaucratic Corruption, MNES and FDI, Jonkoping International 223Business School, Sweden, 2004.